مشروع الاتفاق الاطاري للأمين العام خافيير بيريز دي كوييار ودوره في قضية قبرص (١٩٨٦-١٩٨٧)

الباحث: حقي إسماعيل مرتضى الديراوي

أ. م . علية عبد الحسين سعيد

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم التأريخ

ملخص البحث:

تدخلت الامم المتحدة، تلك الهيئة التي هدفها احلال السلام ومنع الاقتتال بين المتحاربين، في قضية قبرص التي هي عبارة عن صراع بين قوميتين هما القومية القبرصية التركية والقبرصية اليونانية، وكانت احدى مبادرات الامين العام للأمم المتحدة هي مشروع الاتفاق الاطاري، الذي هدف الامين العام من خلاله لتقريب وجهات النظر للطرفين والتقدم في قضية قبرص وبالتالي التوصل الى حل يرضي الطرفين، لكن مواقف الطرفين جعلت مشروع الاتفاق الاطاري سببا في جمود الوضع والذي اخر التقدم في حل القضية.

الكلمات المفتاحية : الامم المتحدة ، الامين العام ، خافيير بيريز دي كوييار ، مشكلة قبرص .

The Draft Framework Agreement of Secretary-General Javier Perez de Cuellar and his role in Cyprus issue(1986-1987)

Researcher: **Hakki Ismael Murtaza Al-Dirawi**

Dept. of History, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

The United Nations, that body whose goal is to establish peace and prevent fighting between the belligerents, intervened in the Cyprus issue, which is a conflict between two nationalities, the Turkish Cypriot nationality and the Greek Cypriot nationalism. One of the initiatives of the Secretary-General of the United Nations was the draft framework agreement, through which the Secretary-General aimed to bring the views of the two parties closer and progress in the Cyprus issue and thus reach a solution that satisfies both parties, but the positions of the two parties made the draft framework agreement, a reason for the stalemate of the situation, which delayed progress in Solve the issue.

Keywords : United Nations , Secretary General , Javier Perez de Cuellar , Cyprus problem .

المقدمة

بعد ان فشلت الجهود الدبلوماسية السابقة في التوصل الى حل يكون مرضياً لجميع الاطراف بشأن قضية قبرص، وكانت من اهم تلك الجهود هي التي بذلتها الامم المتحدة، الا ان ذلك لم يثنِ الاخيرة من سعيها لأحلال السلم في قبرص على الرغم من فشل جهودها عن احراز تقدم في قضية قبرص، وكان احد تلك الجهود هو مبادرة الأمين العام، في سعيه لإنهاء النزاع بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين في عام ١٩٨٦ وعرفت تلك المبادرة بممشروع الاتفاق الاطاري، الذي هدف الامين العام من خلاله تقريب وجهات النظر للطرفين والتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف، ولكن الذي حدث هو عكس ما كان يتوقعه. هذا البحث يدرس مشروع الاتفاق الاطاري وكذلك المواقف التي جعلت هذا المشروع يحقق عكس الهدف الذي أُعد من اجله.

كان سبب اختيار هذا الموضوع لان الباحث لم يحط علماً بأي دراسة عربية تناولت هذا الموضوع. ومن خلال هذا البحث من الممكن الاستنتاج لماذا لم يتم التوصل الى حل وانهاء الازمة في قبرص انذاك، وقد استعمل الباحث مصادر متنوعة، كان اهمها هي وثائق الامم المتحدة، فضلا عن كتب انجليزية وتركية، وبعض الدراسات كاليونانية والتركية.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

مشروع الاتفاق الاطاري للأمين العام خافيير بيريز دي كوييار ودوره في قضية قبرص

(١٩٨٦-١٩٨٧)

قبل البدء بذكر مشروع الاتفاق الاطاري، لابد من اعطاء لمحة عن قضية قبرص فقد اصبحت قبرص رسمياً جمهورية مستقلة في ١٦ اب ١٩٦٠[١].وفي ذات اليوم وقعت قبرص وبريطانيا واليونان وتركيا على معاهدة الضمان[٢].لكن الرئيس مكارس قرر تعديل دستور عام١٩٦٠[٣]. حيث اعلن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣، عن اقتراح ثلاث عشرة نقطة كوسيلة للوصول إلى عمل أكثر سلاسة لآلية الدولة[٤].الا ان زعيم القبارصة الاتراك كوجك، رفض تلك الاقتراحات[٥]. وبعد مناشدة حكومة قبرص لمجلس الامن، اتخذ الاخير في ٤ آذار، القرار ١٨٦، الذي اوصى بموجبه المجلس بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص[٦]. وبذلك تدخلت الامم المتحدة في قبرص، لكن لم تتمكن جهودها من إحلال السلام، في الجزيرة، اذ حدث انقلاب ضد مكاريوس في، ١٥ تموز ١٩٧٤، ثم قامت تركيا بعملياتها العسكرية في ٢٠ تموز ١٩٧٤[٧]. وفي شباط ١٩٧٥، اعلن الجانب القبرصي التركي عن قيام دولة قبرص التركية الفيدرالية في القسم الشمالي لقبرص[٨]. ثم اعلن، في تشرين الثاني ١٩٨٣، عن قيام الجمهورية التركية في شمال قبرص[٩].

على الرغم من تدخل الامم المتحدة فقد استمرت العلاقة بين الطائفتين، القبرصية التركية واليونانية، بالتدهور مع ذلك استمرت الامم المتحدة في بذل الجهود من دون كلل، التي كان من بينها مشروع الاتفاق الاطاري الذي قدمه الامين العام، خافيير بيريز دي كوييار في ٢٩ اذار ١٩٨٦[١٠]. وكان من المفروض ان يتم قبوله ككل. بمعنى آخر، حتى لو اتفق الطرفان على أي موضوع، فلن يتم اعتبارهما قد اتفقا على موضوع ما دون اتفاق متبادل على المواضيع الأخرى.[١١].وكانت البنود الرئيسية لمسودة الاتفاقية المقدمة للطرفين كما يأتي:

١-ستكون لجمهورية قبرص الفيدرالية شخصية دولية. فيها تمارس الحكومة الاتحادية السيادة على جميع اراضي قبرص، وتمارس الحكومة الاتحادية سمات الشخصية الدولية على وفق الدستور الاتحادي ويمكن للمقاطعات او الولايات الاتحادية العمل على وفق مبادئ الدستور الاتحادي، وفي مجالات اختصاصها.

٢- تتكون الجمهورية الفيدرالية من المجتمع القبرصي التركي واليوناني، ويجب ان تكون هناك جنسية واحدة للجمهورية الفيدرالية ينظمها القانون الاتحادي، واللغتان الرسميتان للجمهورية هي اليونانية والتركية، ويمكن استعمال اللغة الانكليزية.

٣- تتكون أراضي الجمهورية من مقاطعتين أو ولايتين اتحاديتين[١٢].

٤-ان مسؤوليات الحكومة المركزية الاتحادية هي: الشؤون الخارجية ؛ والشؤون المالية الفيدرالية (بما في ذلك الضرائب والرسوم الجمركية)، الشؤون النقدية والمصرفية ؛ الشؤون الاقتصادية الفيدرالية ؛ (بما في ذلك التجارة والاسم السياحي)، والبريد والاتصالات ، النقل الدولي، والموارد الطبيعية، الخدمات الصحة والخدمات البيطرية الفيدرالية والمعايير التجارية؛ القضاء الفيدرالي؛ تعيين ضباط اتحاديين ؛ الأمن الفيدرالي والدفاع. ومع ذلك، تم تحديد عشرة من هذه المسائل ذات الاهتمام الخاص للقبارصة الأتراك وبالتالي تخضع لإجراءات التصويت الخاصة.

٥-سيكون الرئيس من القبارصة اليونانيين ونائب الرئيس من القبارصة الاتراك[١٣]. ولكل من الرئيس ونائبه حق النقض الفيتو [١٤] .

٦-الهيئة التشريعية للجمهورية الفيدرالية ستتكون من مجلسين: مجلس النواب يكون تمثيله ٧٠-٣٠ للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ومجلس الشيوخ بتمثيل ٥٠-٥٠.

٧- سيتألف مجلس الوزراء من ٧ قبارصة يونانيين و٣ قبارصة أتراك مع مناقشات للنظر في ضمان منصب وزير خارجية لقبرصي تركي وستُعطى إحدى الوزارات المهمة للجانب التركي

٨-وسيترأس إحدى الوزارات الرئيسة احد القبارصة الاتراك، ومن المفهوم للطرفين ان يتفقا على مناقشة أن وزير الخارجية سيكون قبرصيًا تركيًا[١٥]

٩-اما حرية التنقل والاستيطان والتملك فسيتم تشكيل مجموعة عمل تتفاوض بشأنها بحيث تكون الترتيبات المتعلقة بالحريات الثلاث وفقًا للنقطة ٣ من اتفاقية ١٩٧٧[١٦]

١٠-سوف يتم إنشاء صندوق تنمية في الجزء الخاص بالقبارصة الاتراك أو الولايات الاتحادية لضمان التوازن الاقتصادي بين المقاطعتين . [١٧]

١١- سيتم مناقشة قضايا الأمن والدفاع في المفاوضات اللاحقة بشأن معاهدات دفاع جديدة[١٨].

١٢- سيتم التعامل مع المسائل المعلقة المتعلقة بالتعديل الإقليمي وسحب القوات والضمانات الأمنية و الحريات الثلاث من خلال عملية تفاوض[١٩]على ان تكون التعديلات الإقليمية تشكيل ٢٩+% للمقاطعة القبرصية التركية من اقليم الجمهورية [٢٠]. أي ان يكون الحد الادنى لأراضي القبارصة الاتراك هو ٢٩% وقابلة للزيادة.

١٣- سيتم وضع منطقة فاروشا في فاماغوستا وست مناطق أخرى تحت ادارة الأمم المتحدة لإعادة التوطين، وسيتم إعادة فتح مطار نيقوسيا تحت ايضا تحت ادارة الأمم المتحدة مع حرية الوصول لكلا الجانبين[٢١].

١٤- تشكيل فرقة عمل من اجل بدأ العمل على الاتفاقات المشار اليها التي ستترابط عناصرها وتشكل كلا متكامل وسيرأس ممثل عن الامين العام كل فريق عمل الذي سيتشكل من وفدين، ويتفق الطرفان بعد انجاز فرقة العمل لعملها وحصولها على موافقة الطرفين، يتم تكوين الحكومة الانتقالية للطرفين.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

على الرغم من ان الامين العام قد اكد، في رسالته المرفقة بالمشروع الإطاري الموجهة إلى الزعيمين، على أن قبول مشروع الاتفاق الإطاري سيسمح لأول مرة، بمعالجة جميع القضايا المعلقة بجدية ككل متكامل[٢٢]، لكن لم يقتنع الجانب القبرصي اليوناني ويمكن حصر السلبيات والاعتراضات بالنسبة لهم بما يأتي:

١- لم تكن هناك إشارة صريحة في الاتفاق الاطاري إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم (المقصود باللاجئين هنا هم السكان القبارصة اليونانيين الذين تم تشريدهم من مساكنهم في الشمال ولجأوا الى الجنوب).
٢- تضمن الاتفاق على خطة تكافؤ سياسي بين الطائفتين[٢٣]، اي انه ساوى بين الاقلية القبرصية التركية التي كانت تشكل نسبة ١٨% مع الاغلبية القبرصية اليونانية التي كانت تشكل نسبة ٨٠%.
٣- اعطى المشروع حق النقض للقبارصة الأتراك في جميع المسائل في السلطتين التنفيذية التشريعية من دون آليات مناسبة لحل الجمود.
٤- تضمن المشروع شخصية دولية منفصلة للأعضاء المكونين الامر الذي سمح لهم بالتصرف كدول ذات سيادة [٢٤].
٥- لم يعالج المشروع مسائل إخراج القوات التركية من قبرص، كما لم تتم إعادة العدد المتزايد من المستوطنين الأتراك الى قبرص (كانت هناك تقارير لدى الجانب اليوناني بان عدد من الاتراك وصلوا الى الجزيرة واستوطنوها).
٦- لم يحتوِ الاتفاق على ضمانات باحترام الحريات الثلاث(حرية التنقل والاستيطان والملكية).
٧- كان الجانب القبرصي اليوناني يرى أن هيكل الدولة المقترح كونفدرالي بطبيعته [٢٥]

بعد هذه السلبيات لن يوافق القبارصة اليونانيين دون اعتراض، وفي ٢٠ نيسان ١٩٨٦ ارسل كبريانو رسالة الى الامين العام. ذكر فيها أنه قبل الكشف عن اراء الجانب القبرصي اليوناني بشأن مشروع الاتفاق الإطاري[٢٦] يجب ان يكون هناك اتفاق بشأن المسائل الأساسية لمشكلة قبرص على سبيل الأولوية، أي انسحاب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين وضمانات دولية فعالة وتطبيق الحريات الثلاث (حرية التنقل وحرية الاستيطان وحق الملكية) ومن اجل تحقيق ذلك اقترح كبريانو[٢٧] اعتماد أحد الإجراءين البديلين اما عقد مؤتمر دولي، وإذا ثبت أن ذلك مستحيل، الدعوة الى اجتماع رفيع المستوى للتعامل مع القضايا الثلاثة[٢٨].

اما موقف الجانب القبرصي التركي من مشروع الاتفاق الاطاري فقد كان ايجابيا حيث ارسل رؤوف دنكتاش[٢٩] ، في ٢١ نيسان ١٩٨٦، رسالة إلى الأمين العام أعلن فيها قبوله حزمة المقترحات ككل، بعد ان اعرب عن القضايا الأساسية المهمة بالنسبة للجانب القبرصي التركي[٣٠]، حيث ذكر لتأكيد فهمه لبنود الاتفاق. ان المجتمع القبرصي التركي يتمتع بوضع سياسي متساوٍ من حيث المشاركة في جميع جوانب

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

وهياكل الاتحاد، وسيتم الاحتفاظ بحقوق ضمان تركيا فيما يتعلق بانسحاب القوات التركية، وأكد أن هـذا لا يمكن أن يحدث إلا بعد التوصل إلى تسوية وتشكيل حكومة انتقالية وأوضح ايضا موقفه في ما يتعلق بالحريات الثلاث بان يتم تنظيمها بطريقة لا تنتهك أمن القبارصة الأتراك ولا تهدد طبيعة الاتحاد الثنائي الطائفة والمنطقة. وأضاف أنه يجب التعامل مع جميع عناصر الوثيقة ككل متكامل وأن اجتماع القمة فقط سيتعامل مع إنشاء مجموعات العمل و ملء الفراغات في مشروع الاتفاق. واكد على أن رفع الحظر الاقتصادي ووقف الأعمال الاستفزازية، على الصعيدين المحلي والدولي، من جانب القبارصة اليونانيين، أمران اساسيان للتقدم نحو الحل. واختتم بالقول في حالة رفض القبارصة اليونانيين للمقترحات، فإن جانبه لن يكون ملزمًا بأي من التنازلات التي قدمها. وبهذه التفاهمات، وافق دنكتاش على مشروع اتفاق الإطار[٣١].

وفي رسالة أخرى في ٢٧ نيسان ذكر أنه على استعداد للتوقيع على الاتفاق الإطاري[٣٢]. وفيما يخص رسالة كبريانو المؤرخة في ٢٠ نيسان. أبلغ الامين العام أن الجانب القبرصي التركي لا يمكنه قبول أي إجراء غير الإجراء الوارد في مشروع الاتفاق الإطاري[٣٣]، وقال ان الجانب القبرصي التركي يعارض أي إجراءات جديدة تتوخى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السرية أو المكوكية[٣٤] أو أي نوع من اجتماعات القمة قبل قبول الجانب القبرصي اليوناني لمشروع الاتفاق الإطاري. ويظهر واضحا أن مثل هذه الإجراءات الجديدة ستقع خارج اطار طابع الكل المتكامل لمشروع الاتفاق الإطاري [٣٥].

ومن جانب الامين العام اعرب لكبريانو في ٨ ايار ١٩٨٦، عن ادراكه لأهمية قضايا انسحاب القوات التركية والضمانات والحريات الثلاث وأنه يفهم مخاوفه بشأنها، ومع ذلك أبلغه أن الاقتراحين الواردين في رسالته المؤرخة في ٢٠ نيسان غير قابلين للتطبيق في الوقت الحاضر، على اساس ان الجانب القبرصي التركي أشار إلى أنه لن يقبل أي إجراء بخلاف الإجراء الوارد في مشروع الاتفاق الإطاري. ومع ذلك شدد على أن الإجراء الوارد في تلك الوثيقة يحتوي على ما يعالج هذه القضايا من دون إبطاء في اجتماعات رفيعة المستوى. ثم سأله بعد ان ابلغه برد الجانب القبرصي التركي، فيما إذا كان الجانب القبرصي اليوناني مستعداً الان بالإعراب عن آرائه بشأن محتويات مشروع الاتفاق الإطاري. كان رد كبريانو حول هذا الموضوع في ١٠ حزيران ١٩٨٦، من خلال رسالة بعثها الى الامين العام عرض فيها تقييمه للمسائل الأساسية لقضية قبرص، ووصف اهمية المسائل الثلاث المحددة للجانب القبرصي اليوناني. في رسالته المؤرخة ٢٠ نيسان[٣٦]، وأعرب عن تحفظاته بالقول: انه عند مواجهة مقترحات مشروع الاتفاق الإطاري، فإن مفهوم الكل المتكامل في حد ذاته لا يمثل حماية كافية لموقف القبارصة اليونانيين، حيث سيجد نفسه ملزمًا بترتيبات دستورية غير عملية وترتيبات تضر به، ومن دون التزام مناظر من جانب القيادة القبرصية التركية فيما يتعلق بتلك المسائل ذات الأهمية الحيوية للقبارصة اليونانيين. وكان الزعماء الآخرون للقبارصة اليونانيون أكثر صراحة، حين قالوا: للصحفيين الأمريكيين ببساطة إنه يجب إلغاء المقترحات[٣٧].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

يبدو ان رفض الجانب القبرصي اليوناني لمشروع الاتفاق الاطاري كان مصدر ارتياح لدنكتاش لأنه على ما يبدو كان يتعرض لانتقادات من المتشددين لأنه قدم الكثير من التنازلات[٣٨]. اذاً لدينا الان المتشددون من القبارصة الاتراك الذين كانوا يرون ان مشروع الاتفاق الاطاري قد اعطى تنازلات كبيرة للقبارصة اليونانيين. وفي المقابل لدينا المتشددين من القبارصة اليونانيين الذين كانوا يرون ان الاتفاق الاطاري لم يقدم ما يكفي من التنازلات والتأكيدات في المواضيع الاساسية لهم (الحريات الثلاثة والضمانات وسحب القوات الاجنبية). هذه المواقف المتشددة هي السبب التي تمنع من التوصل الى حل بشأن القضية القبرصية.

وبذلك يمكن القول ان الجانب القبرصي اليوناني، كان يرفض الاتفاق الاطاري مالم يحتوي على المزيد من التنازلات لصالحهم بينما الجانب القبرصي التركي، بالكاد قبل المشروع وهناك بعض المتشددين يرفضونه لأنه تضمن الكثير من التنازلات. ومن هنا يمكن ان تفهم لماذا لاتزال قضية قبرص قائمة ولم يتم التوصل الى حل بشأنها.

على اية حال ونتيجة لعدم قبول الجانب القبرصي اليوناني مشروع الاتفاق الإطاري. أعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ في ١١ حزيران إلى مجلس الأمن عن أسفه وذكر بما أن أحد الأطراف ليس بعد في وضع يسمح له بقبول مسودة الاتفاقية الإطارية المؤرخة في ٢٩ آذار ١٩٨٦، فإن الطريق لازال مغلقا للمضي قدمًا في المفاوضات. وقد ثبت مجدد ان مشكلة قبرص منيعة أمام مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها[٣٩].

ومن اجل ايجاد طريقة للمضي قدماً في المفاوضات بين الطرفين دعا الامين العام، في شهر ايلول، كل من كبريانو ودنكتاش للقائه بنيويورك. حيث التقى دنكتاش في ١٦ أيلول، ثم كبريانو في ٢٦ أيلول، وفي هذا الاجتماع طلب كبريانو من الامين العام ان يخطر اعضاء مجلس الامن بشأن اقتراحه بعقد مؤتمر دولي. من جانب الامين العام اعرب للزعيمين عن عزمه متابعة جهوده، في ضوء التفويض الممنوح له من مجلس الأمن، للمساعدة في التوصل الى حل يقبله الطرفان، وشدد انه يجب على الطرفين ضرورة الحفاظ على التقدم الذي تم انجازه منذ اب ١٩٨٤. وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على ان يقدم الامين العام، افكاره حول تحقيق التقدم، بعد التفكير والاحاطة بالآراء التي اعرب عنها كلا الزعيمين له. وكان من نتائج هذه الاجتماعات ان اصدر الامين العام تعليماته الى السيد ماراك جولدينج وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة برفقة السيد غوستاف فيسيل، مدير مكتب وكلاء الامين العام للشؤون السياسية الخاصة، للقيام بمهمة في الجزيرة اثناء المدة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني للنقاش مع الطرفين والتعرف على الطرق التي يمكن ان تحقق التقدم. وفعلا توجهت البعثة الى قبرص وعقدت اجتماعات مع الطرفين. وفي اثناء نقاشها اشارت الى صلاحيات الامين العام بالقول ان الامين العام بموجب مهمته للمساعي الحميدة، عليه تقديم الاقتراحات والافكار لمساعدة الطرفين للتوصل الى حل للمشكلة، ولكن لا يمكنه فرض شيء. فيمكن احراز

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

تقدم فقط عندما يكون الطرفان متفقين كما أبلغت البعثة كبريانو ان مواقف اعضاء مجلس الامن لم تتوافق بعد اذ لا تزال مختلفة وأنه لا يوجد اتفاق في الوقت الحالي بشأن اقتراحه عقد مؤتمر دولي وفي النقاشات مع البعثة، حافظ الطرفان على مواقفهم التي أعربا عنها بعد تقديم مشروع الاتفاق الاطـــاري فـــي اذار ١٩٨٦. وفي الوقت نفسه، أكدا دعمهم للمساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام(٤٠).

على الرغم من موقف الجانب القبرصي اليوناني سالف الذكر حول مشروع الاتفاق الاطاري، الا ان الامين العام واصل محاولة المضي قدما على اساسه في عام ١٩٨٧. وأشار في كانون الثاني إلى أنه شعر أن الجانبين توصلا إلى اتفاق حول القضايا الرئيسة للمشكلة. ولكن كان رد فعل القبارصة اليونانيين على ذلك مفاجئًا وتداولوا الرأي القائل بأن المشروع يبدو أنه يتعارض مع الميثاق والقرارات المتعلقة بقبـــرص، ممـــا يشير إلى وجود تضارب واضح بين الأمين العام والميثاق (٤١). ومع ذلك استمر الامين العام فـــي جهـــوده. وعلى الرغم من ان البعثة التي ارسلها سابقا، فشلت في التقريب بين وجهات النظر، قرر الامين العام بعـــد المزيد من التفكير، ان يرسل بعثة أخرى إلى قبرص في أوائل شباط ١٩٨٧ للاستكشاف مع الطرفين مجددا كيف يمكن إحراز تقدم. وهذه المرة ايضا اعطى الامين العام تعليماته للبعثة بتذكير الطرفين ان مهمته هـــي وضع اقتراحات وافكار للمساعدة على إيجاد حل، لكنه لا يستطيع فرض أي امر على الطرفين. وفـــي ذات الوقت، لا يستطيع السماح، على اساس ولايته من مجلس الأمن، بتجميد جهوده؛ لأن أحـــد الطـــرفين وجـــد اقتراحًا معينًا غير مقبول أو لأن الجانب الآخر، بعد قبوله للاقتراح، أصر على أن جهوده لا يمكن أن تستمر الى ان يقبل الطرف الاخر الاقتراح نفسه. كما وطلب من البعثة ان تعلم الطـــرفين بأنـــه نظـــرا للمواقـــف المتصلبة التي اتخذها كل جانب بشأن وثيقة آذار ١٩٨٦، لا بد من إيجاد طريقة للمضي قدما في المناقشـــات وأنه يمكن مساندة جهود الامين العام لإيجاد طريقة للتغلب على المأزق الحالي إذا اوضح كل طرف موقفـــه بشأن القضايا التي أعاقت التقدم. ومن هذا المنطلق اقترح الشروع في عملية مناقشات غير رســـمية بـــين مساعديه والجانبين. مع التأكيد على أن هذه النقاشات ستكون سرية وغير ملزمة وأن الغرض منهـــا هـــو مساعدته فقط وليس إعادة التفاوض حول شيء تم تقديمه منذ اب ١٩٨٤. وافق الجانب القبرصي اليونـــاني، في ١٧ آذار ١٩٨٧. على اقتراح الامين العام لإجراء محادثات غير رسمية. الا ان الجانـــب القبرصـــي التركي رفض هذا الاقتراح في ١٥ ايار ١٩٨٧ معربا انه لن يقبل، إلا إذا وافق الجانب القبرصي اليونـــاني اقتراحات اذار ١٩٨٦ اولا(٤٢).

وما زاد الطين بلة هو انعكاس الوضع المتوتر في العلاقات التركية اليونانية في بحر إيجـــه علـــى مشكلة قبرص(٤٣). حيث ألغت أثينا في شباط ١٩٨٧، رخصة التنقيب عن النفط واستخراجها في شمال بحر إيجة عن طريق كونسورتيوم(٤٤) بقيادة شركة كندية. ومن ثم كلفت اليونان شركة النفط الوطنية الخاصة بها لأعمال التنقيب في منطقة بحر إيجة(٤٥). وقد كان الاضطراب واضحا بين البلدين فـــي أواخـــر اذار عـــام

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

١٩٨٧[٤٦]، بعد قرار شركة شمال بحر إيجة اليونانية للتنقيب عن النفط شرق جزيرة ثاسوس[٤٧] بعشرة أميال[٤٨]، وكنوع من الرد انتقاماً من اليونان، أصدرت الحكومة التركية تراخيص للتنقيب عن النفط في مناطقها والعديد من المناطق المتنازع عليها[٤٩] وقد أرسلت تركيا سفينة الأبحاث الأوقيانوغرافية (Sismik 1) لإجراء أبحاث زلزالية على الجرف القاري. ورافقتها سفن حربية تابعة للبحرية التركية. فكان موقف اليونان في خطاب وطني مثير، عقب اجتماع لمجلس الأمن القومي التابع لمجلس الوزراء، أوضح فيه باباندريو[٥٠] استعداده لحماية الحقوق السيادية لليونان بالقوة[٥١] إذا تطلب الأمر[٥٢].

وما زاد الوضع سوءا بين الطائفتين هو ابرام حكومة قبرص اتفاقية في ايار ١٩٨٧ مع الاتحاد الأوروبي[٥٣]. للشروع في اتحاد جمركي. وعلى ما يبدو أن هذه محاولة جديدة من القبارصة اليونانيين لتجاوز التنازلات قيد المناقشة وكسب التأييد في أماكن أخرى. كانت المشكلة هنا هي انه من شأن انضمام قبرص بأكملها إلى الجماعة الأوروبية أن يعزز موقف الجانب القبرصي اليوناني ويسمح لهم أيضا بالحصول على مزيد من الفوائد التي يُستبعد منها جانب القبارصة الاتراك. فضلا عن ذلك حقيقة أن اليونان كانت عضوًا في المفوضية الأوروبية وتركيا ليست كذلك تعني أن علاقة اليونان مع قبرص ستصبح أقرب، وفي المقابل ستبقى تركيا كما كانت من قبل[٥٤].

وسعياً لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين التقى الأمين العام مع كل من دنكتاش وكبريانو على انفراد. اذ التقى الاول من تشرين الأول عام ١٩٨٧ بدنكتاش، وبعد سبعة ايام التقى كبريانو في نيويورك، لكنه لم يكن اكثر من اجتماع نستطيع وصفه بأنه روتيني مثل اجتماعات الفترة السابقة اذ لم يحدث شيء يذكر، حيث اعرب للزعيمين عن قلقه الشديد بشأن استمرار الجمود واستمرار التوترات بين الطرفين. وجدد تأكيده على التصميم لمتابعة جهوده لإيجاد طريقة يقبلها الجميع للتفاوض سعيا للوصولّ لتسوية على أساس الاتفاقات لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩. وحث الجانبين لمساعدته في تلك الجهود، ولا سيما من خلال ضمان تمكن ممثله الخاص الجديد من بدء عمله في أنسب الظروف الممكنة. وايضا طلب من الزعيمين اتخاذ خطوات لتحسين الجو بين الطرفين، ولكن وكما جرت العادة، لم يحدث أي تقدم حيث بقي الزعيمان متصلبين على موقفهما. فكبريانو فضلا عن طرحه اقتراح نزع السلاح، كرر موقفه بضرورة عقد مؤتمراً دولياً لإعطاء الأولوية لانسحاب القوات التركية والمستوطنين والضمانات الدولية. وفي المقابل كرر دنكتاش استعداده للتفاوض بشأن جميع القضايا ككل متكامل عند قبول الجانب القبرصي اليوناني مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ ٢٩ آذار ١٩٨٦[٥٥].

هكذا مضى حتى الان حوالي عام ونصف من دون استئناف المفاوضات وظل كل طرف متصلباً في موقفه.و بما انه لم يتم التوصل الى حل حول قضية قبرص وظهرت بعض وجهات النظر الخارجية. ففي تموز ١٩٨٧ تناولت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني هذا الموضوع، وتطور الوضع حتى عام ١٩٨٧، ثم طرحت بعض النقاط المثيرة للاهتمام حول هذه القضية، ولكن كالعادة من دون جدوى[٥٦]. اذ كعادة قضية قبرص عجزت كل الجهود الدبلوماسية عن التوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف وينهي المشكلة، لان كل طرف كان يسعى في مصلحة جانبه على حساب مصلحة جزيرة قبرص ككل، وخير مثال هو مشروع الاتفاق الاطاري الذي كان من المفترض ان يؤدي الى حل للقضية ويقرب وجهات النظر، لكن بسبب مواقف الطرفين حدث العكس تماماً، اذ ابدى كل طرف تصلباً وتعنتاً شديدين لم يرخِ منه مالم يفعل الطرف القابل.

الخاتمة

يمكن القول ان المدة بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ هي اكثر المدد جموداً، بدأت منذ ان طرح الامين العام لمشروع الاتفاق الاطاري، ذلك المشروع الذي هدف الامين العام منه احراز تقدم بين الطرفين وتقريب وجهات النظر بينهما، لكن اثبتت مواقف كل الطرف ان سبب عدم التقدم في قضية قبرص، هو تعنتهما وعدم اظهار المرونة والتعاون مع الامين العام، اذ ان قبول الجانب التركي مشروع الاتفاق الاطاري ككل متكامل ورفض الجانب اليوناني له، والتصلب على هذه الحالة قد اوقف الزمن اذ لم يتم استئناف المفاوضات، وبذلك لم يتم التقدم قيد انملة وكان على كل جانب ان يكون اكثر مراعاة للجانب الاخر؛ لأَّن التقدم في حل الازمة هو نصر للطرفين وليس لأحدهما وما حدث من تصلب جعل الطرفين يخسران كل تلك الفترات التي كان من الممكن، استئناف المفاوضات فيها اذا ما تفاوض الطرفان على المواضيع التي يتحفظ عليها الجانب اليوناني، وكان على الجانب التركي عدم فرض اما قبول المشروع كما هو دون تعديل وبشكل كامل، او لن يتفاوض على شيء، فقد ادت تلك السياسة الى وضع سلبي واحرجت الامين العام وصعبت مهمته، وبدلا من ان يحل مشروعه الازمة ادى عكس ذلك وجمد الوضع بين الطرفين، وبسبب مواقف الطرفين لم يستطع الامين العام حتى سحب هذا المشروع، فاضطر للعمل على اقناع الطرفين على قبوله او ابداء المرونة، حتى يبدو كأن الامين العام هو المستفيد اذا ما تم التوصل الى تسوية، وليس الجانبين القبارصة الاتراك واليونانيين، ويمكن القول ان مبادرة الامين العام بشأن الاتفاق الاطاري، كانت من الممكن ان تؤدي الى التقدم في القضية القبرصية لو اظهر الطرفانِ خلاف المواقف الصارمة والمتصلبة.

الهوامش

(1) Tucker, C. Spencer , Modern Conflict in the Greater Middle East: A Country–by–Country Guide, USA, ABC–CLIO, LLC, 2017, P55 .

(2) Terry M. Mays, Historical Dictionary of Multinational Peacekeeping, UK, Scarecrow Press, 2011, P 259. Nikos Skoutaris, The Cyprus Issue: The Four Freedoms in a Member State under Siege, UK, Hart Publishing, 2011, P 17.

(٣) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا ، مشكلة قبرص، الاسكندرية ، دار المعارف ١٩٨١.، ص ١٩٩.

(4) Farid Mirbagheri, Cyprus and International Peacemaking 1964–1986, United Kingdom, C. Hurst & Co, 1998, P19.

(٥) علية عبد الحسين سعد نصرالله، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المشكلة القبرصية ((١٩٦٠-١٩٧٤م))، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(6) U.N. Resolution 186, Adopted unimausly at the 1102nd meeting, Adopted by the Security Council on 4 March 1964, P 3.

(7) Prof. Dr. Ulvi Keser, Kıbrıs Türk Mücadele Tarihinde İletişim 1955 – 1974, İstanbul, Hiper, 2019, P 152. United Nations, The Blue Helmets A Review, PP 153,161.

(8) Sertif Demir, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century PROSPECTS AND CHALLNGES, USA, Brown Walker Press, 2016, P130.

(9)Prof. Dr. Hamza Eroğlu, Kuzey Kıbrıs Türk Cumhuriyetini Yaratan Tarihi Süreç ve Son Gelişmeler, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, Sayı 54, Cilt 18, 2002, P 767.

(10) Miguel Cruz, Vidaurreta De la, Las ampliaciones de la UE y los derechos humanos: práctica seguida y perspectivas actuals, Tesis Doctoral , Facultad de Derecho, UNED | Universidad Nacional de Educación a Distancia, 2015., P 1467.

(11) Sevil Ertuğrul, Kıbrıs sorunu ve Birleşmiş Milletlere Genel Sekreterlerinin Çözüm Önerileri, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, 2012, P 260.

(12) Murat Hakki, Metin, The Cyprus Issue: A Documentary History, 1878–2007, United States of America, I.B. Tauris, 2007, P 243.

(13) Robert McDonald, The Problem of Cyprus, London: IISS, Adelphi Papers 234, Winter 1988/9, P 28.

(14) Doç. Dr. Sibel Akgün, KIBRIS'TA BİRLEŞMİŞ MİLLETLER ARABULUCUĞU İLE SİYASAL ÇÖZÜM MODELLERİ VE ANALİZİ, Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi (ASEAD), Sayı 11, Cilt 5, Ekim 2018, P 103.

(15) U.N. S/18102/ Add1, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (For the period 10 December 1985-11 June 1986), 11 June 1986, Annex II, P ١٤-15.

(١٦) للاطلاع على تلك البنود ينظر:

Hakki, Op. Cit PP 195-196.

(17) Hasan Duran, Kıbrıs sorununda toplumlararası görüşmeler ve Birleşmiş Milletler Genel Sekreteri'nin rolü (1974-1992), YÜKSEK LİSANS TEZİ, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul,1994, P 38.

(18) Mirbagheri, Op. Cit., P 137.

(19) Mcdonald, Op. Cit., P 28.

(20) U.N. S/18102/ Add1, Op. Cit., Annex II, P 16.

(21) Mcdonald, Op. Cit., P 29.

(22) U.N S/18102/ Add1, Op. Cit., No 7. P 3, Annex II,P 17.

(23) Αγγελική Ι.Βακιρτζή, «Οι Ειρηνευτικές Αποστολές του ΟΗΕ. Ζητήματα αποτελεσματικότητας της ειρηνευτικής επιχείρησης στη Κύπρο και η σύνδεσή της με την επίλυση του Κυπριακού Ζητήματος», Σχολή Οικονομικών και Πολιτικών Επιστημών, Πανεπιστήμιο Αθηνών, 2018, P 59.

(24) Mirbagheri, Op. Cit., PP 136-137.

(25) James Ker Lindsay, EU Accession and UN Peacemaking in Cyprus,UK, palgrave macmillan, 2005, P 18.

(٢٦) في معرض رفضه لمشروع الاتفاقية، ذكر كبريانو إنه فعل ذلك بعد مشاورات واسعة، وكان رئيس الـــوزراء اليونـــاني واحدا من المستشارين.

Dodd, Clement, The History and Politics of the Cyprus Conflict, New York, Palgrave Macmillan, 2010, P 154.

(٢٧) ولد في ليماسول في ١٩٣٢. في عام ١٩٥٢ ، تم تعيينه سكرتيرًا في لندن للأسقف مكاريوس، وفي عام ١٩٥٤ تـــولى رئاسة الأبرشية الوطنية في لندن ، بهدف توعية الرأي العام البريطاني بشأن القضية القبرصية. أُجبر على مغادرة لنـــدن فـــي حزيران ١٩٥٦ وذهب إلى اليونان ، حيث تعاون مع اللجنة الهلينية لتقرير مصير قبرص. من اب ١٩٥٦ إلى اذار ١٩٥٧ مثل الجيش الوطني القبرصي في نيويورك. فيما بعد سُمح له باستئناف منصبه في الأبرشية الوطنية. وبقي في العاصمة البريطانية حتى توقيع اتفاقيتي زيورخ ولندن وفي اذار ١٩٥٩ . بعد إعلان استقلال قبرص في اب ١٩٦٠ ، تم تعيينه من قبل مكاريوس ، وزير العدل وبعد أيام قليلة وزيراً للخارجية، ، وفي ٥ ايار ١٩٧٢ استقال من منصب وزير الخارجية، بعد خلاف مع النظام العسكري في أثينا. بعد انقلاب الطغمة العسكرية في أثينا والغزو التركي. انتخب رئيسا لمجلس النواب.بعد وفاة مكاريوس فـــي ٣ اب ١٩٧٧. لمزيد من التفاصيل ينظر:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

Απεβίωσε ο πρώην πρόεδρος της Κυπριακής Δημοκρατίας Σπύρος Κυπριανού
https://web.archive.org/web

(28) U.N S/18102/ Add1, Op. Cit., No 9. P 3.

(٢٩) ولد في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤ درس القانون في بريطانيا وافتتح مكتبا قانونيا في نيقوسيا عام ١٩٤٧، تولى منصب المحامي العام بالانابة في الحكومة الاستعمارية في الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨. ثم اصبح رئيس الجمعية القبرصية التركية وخدم حتى عام ١٩٦٠.

Harris M. Lentz, Heads of States and Governments Since 1945: A Worldwide Encyclopedia of Over 2,300 Leaders, 1945 through 1992, London and New York, Routledge, 2013, P 210.

(30) Ersin Yağmur, Ortaklıkçı Demokrasi Ve Kıbrıs'ta Çözüm Arayışları, Yüksek lisans Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Gelişim Üniversitesi, 2018, P 48.

(31) Michális Stavrou Michael, Resolving the Cyprus Conflict Negotiating History, New York, Palgrave Macmillan, 2009, PP 98-99.

(32) Yağmur, Op. Cit., P 48.

(33) U.N. S/18102/ Add1, Op. Cit., No 10. P 4.

(٣٤) المكوكية مصطلح يشير الى اسلوب في المفاوضات تتم بين طرفين متحاربين يتعذر لقاؤهما المباشر؛ فيناقش وسيط بينهما المقترحات ويقوم بالحوار حول الردود عليها، مع كلا الطرفين المتنازعين على الاتوالي، بهدف التوصل الى تسوية مؤقتة وجزئية، تؤدي في النهاية الى توفير شروط التوصل الى مراحل متقدمة في التسويات السياسية بين الاطراف المعنية.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/s.doc_cvt.htm

(35) Mirbagheri, Op. Cit., P 137.

(36) U.N. S/18102/ Add1, Op. Cit., No 13. P 4.

(37) Mirbagheri, Op. Cit., P 137.

(38) Dodd, Op. Cit., P 156.

(39) Mirbagheri, Op. Cit., P 136.

(40) U.N. S/18491, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June-30 November 1986), 2 December 1986, No 52-56. PP 11-12.

(41) Oliver P.Richmond, Mediating in Cyprus: The Cypriot Communities and the United Nations, Britain, Frank Cass, 1998, P 189.

(42) U.N. S/18880, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 December 1986-29 May 1987), 29 May 1987, No 57-59. P 14.

(43) Sibel Kavuncu, Turgut Özal'ın Başbakanlığı Döneminde Türkiye-ABD İlişkileri, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, 2006, P 143.

(٤٤) الكونسورتيوم ، هي رابطة من فردين/شخصين،منظمتين، شركتين، أو حكومتين أو أكثر (أو أي جمع بين هذه الكيانات) تهدف الى المشاركة في النشاط المشترك أو جمع مواردهم لتحقيق هدف مشترك.

https://www.marefa.org/

(45) Mustafa Güzel, Kardak krizi sorunu kapsamında Türk-Yunan ilişkileri, Yüksek lisans Tezi, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü, Dokuz Eylül Üniversitesi, 2007, P 16.

(٤٦) في اذار ١٩٨٧ كان هناك حديث في اليونان وتركيا عن الحرب عندما قررت اليونان تنقيب النفط في مياه بحر إيجة الذي اعتبرته اليونان ملكًا لها واعتبرته تركيا دوليًا.

Dodd, Op. Cit., P 157.

(٤٧) ثاسوس : هي جزيرة يونانية، تعد جزء من شمال بحر إيجة جغرافياً. وهي أقصى الجزر اليونانية شمالاً، وترتيبها ١٢ من حيث المساحة.

https://www.marefa.org/

(48) Constas, Dimitri , The Greek-Turkish Conflict in the 1990s: Domestic and External Influences, USA, 1991, PP 48-49.

(49) Güzel, Op. Cit., P 16.

(٥٠) هو اقتصادي وسياسي اشتراكي يوناني، تلقى تعليمه في جامعة هارفارد، تولى منصب رئاسة الوزراء في اليونان في ٢١ تشرين الاول ١٩٨١.

https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٥١) نتيجة لوضع اليونان وتركيا قواتهما المسلحة في حالة تأهب في أوائل عام ١٩٨٧، اجتمع الممثلين الدائمين لحلف النـاتو في جلسة طارئة لمحاولة منع الحرب المفتوحة. وكانت النتيجة تفاهمًا بين الجانبين على عدم الحفر في المناطق المتنازع عليها وأيضًا تغيير في سياسة رئيس الوزراء اليوناني باباندريو في رفض الدخول في حوار مع تركيا طالما بقيت القوات التركية في قبرص.

Richmond, Op. Cit., P 189.

(52) Constas, Op. Cit., PP 48-49

(٥٣) وبعد كوارث التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت الحاجة لتأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. بدافع الرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل التخلص من أي احتمالية لوقوع حرب شاملة أخرى. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام ١٩٥١ (شكلته ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ). أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

(European Economic Community)، وتسمى في بريطانيا بصورة غير رسمية بـــ "السوق المشـــتركة"، تأسســـت فـــي اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وطبقت في ١ كانون ثاني ١٩٥٨. كان التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للإتحاد الأوروبي.

https://ar.wikipedia.org/wiki/

(54) Richmond, Op. Cit., PP 189-190.

(55) U.N S/19304, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June-30 November 1987), 30 November 1987,No 51-52. P 12.

(٥٦) للمزيد ينظر:

Dodd, Op. Cit., PP 157-159.

قائمة المصادر

اولاً الوثائق

- وثائق الامم المتحدة

أ- قرارات مجلس الامن

1- U.N. Resolution 186, Adopted unimausly at the 1102nd meeting, Adopted by the Security Council on 4 March 1964.

ب-تقارير الامين العام

1- U.N S/18102/ Add1, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (For the period 10 December 1985-11 June 1986), 11 June 1986.

2- U.N. S/18491, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June-30 November 1986), 2 December 1986.

3- U.N. S/18880, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 December 1986-29 May 1987), 29 May 1987.

4- U.N. S/19304, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June-30 November 1987), 30 November 1987.

ثانياً: الكتب الوثائقية

1- Hakki , Murat Metin, The Cyprus Issue: A Documentary History, 1878-2007, United States of America, I.B. Tauris, 2007.

ثالثاً: الكتب

أ- الكتب العربية

١- يحيى ومهنا، جلال ، محمد نصر ، مشكلة قبرص، الاسكندرية ، دار المعارف 1981.

ب-الكتب الانجليزية

1-Constas, Dimitri , The Greek-Turkish Conflict in the 1990s: Domestic and External Influences, USA, 1991.

2-Dodd, Clement, The History and Politics of the Cyprus Conflict, New York, Palgrave Macmillan, 2010.

3-Lentz, M. Harris , Heads of States and Governments Since 1945: A Worldwide Encyclopedia of Over 2,300 Leaders, 1945 through 1992, London and New York, Routledge, 2013,

4-Lindsay, James Ker, EU Accession and UN Peacemaking in Cyprus,UK, palgrave macmillan, 2005.

5-Mays, M. Terry, Historical Dictionary of Multinational Peacekeeping, UK, Scarecrow Press, Inc, 2011.

6-McDonald, Robert, The Problem of Cyprus, London: IISS, Adelphi Papers 234, Winter 1988/9.

7-Michael, Michális Stavrou, Resolving the Cyprus Conflict Negotiating History, New York, Palgrave Macmillan, 2009.

8-Mirbagheri, Farid, Cyprus and International Peacemaking 1964-1986, United Kingdom, C. Hurst & Co, 1998.

9-Richmond, P. Oliver, Mediating in Cyprus: The Cypriot Communities and the United Nations, Britain, Frank Cass, 1998.

10-Tucker, C. Spencer, Modern Conflict in the Greater Middle East: A Country-by-Country Guide, USA, ABC-CLIO, LLC, 2017.

ج- الكتب باللغة التركية

1- Demir, Sertif, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century PROSPECTS AND CHALLNGES, USA, Brown Walker Press, 2016.

2- Keser,Prof. Dr. Ulvi, Kıbrıs Türk Mücadele Tarihinde İletişim 1955 – 1974, İstanbul, Hiper, 2019.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

أ- باللغة العربية

١- نصرالله، علية عبد الحسين سعد ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المشكلة القبرصية ((١٩٦٠-١٩٧٤م))، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

ب- باللغة التركية

1- Duran. Hasan, Kıbrıs sorununda toplumlararası görüşmeler ve Birleşmiş Milletler Genel Sekreteri'nin rolü (1974-1992), YÜKSEK LİSANS TEZİ, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul,1994.

2- Ertuğrul, Sevil , Kıbrıs sorunu ve Birleşmiş Milletlere Genel Sekreterlerinin Çözüm Önerileri, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, 2012.

3- Güzel, Mustafa, Kardak krizi sorunu kapsamında Türk-Yunan ilişkileri, Yüksek lisans Tezi, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü, Dokuz Eylül Üniversitesi, 2007

4- Kavuncu, Sibel, Turgut Özal'ın Başbakanlığı Döneminde Türkiye-ABD İlişkileri, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, 2006

5- Yağmur, Ersin, Ortaklıkçı Demokrasi Ve Kıbrıs'ta Çözüm Arayışları, Yüksek lisans Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Gelişim Üniversitesi, 2018.

ج- باللغة اليونانية

1- Αγγελική Ι.Βακιρτζή, «Οι Ειρηνευτικές Αποστολές του ΟΗΕ. Ζητήματα αποτελεσματικότητας της ειρηνευτικής επιχείρησης στη Κύπρο και η σύνδεσή της με την επίλυση του Κυπριακού Ζητήματος», Σχολή Οικονομικών και Πολιτικών Επιστημών, Πανεπιστήμιο Αθηνών, 2018.

د- باللغة الاسبانية

1- Cruz,Miguel Vidaurreta De la, Las ampliaciones de la UE y los derechos humanos: práctica seguida y perspectivas actuals, (Tesis Doctoral), Facultad de Derecho, UNED | Universidad Nacional de Educación a Distancia, 2015.

خامساً: الدوريات

باللغة التركية

1-. Eroğlu, Prof. Dr Hamza, Kuzey Kıbrıs Türk Cumhuriyetini Yaratan Tarihi Süreç ve Son Gelişmeler, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, Sayı 54, Cilt 18, 2002.

2-Akgün, Doç. Dr. Sibel, KIBRIS'TA BİRLEŞMİŞ MİLLETLER ARABULUCUĞU İLE SİYASAL ÇÖZÜM MODELLERİ VE ANALİZİ, Avrasya Sosyal ve Ekonomi Araştırmaları Dergisi (ASEAD), Sayı 11, Cilt 5, Ekim 2018.

سادساً: الانترنت

1. https://www.marefa.org/
2. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/s.doc_cvt.htm
3. https://web.archive.org/web
4. https://ar.wikipedia.org/wiki/